محددات التشغيل في الجزائر : أثر المتغيرات المؤسساتية و الاقتصادية الكلية

Determinants of employment in Algeria : Impact of institutional and macroeconomic variables

إحسان مصباحي[1]*، لحسن بوريش[2]

[1] جامعة سعيدة– د.مولاي الطاهر (الجزائر)، ihsen.mosbahi@univ-saida.dz

[2] جامعة سعيدة– د.مولاي الطاهر (الجزائر)،bourichel@yahoo.fr

تاريخ الاستلام: 2023/04/30؛ **تاريخ المراجعة**: 2023/05/11؛ **تاريخ النشر**: 2023/12/31

ملخص: تهدف هذه الدراسة إلى إبراز أهم المتغيرات المؤسساتية و الاقتصادية الكلية التي تؤثر على معدل التشغيل بالجزائر خلال الفترة (1991-2021) و ذلك باستخدام نموذج شعاع الانحدار الذاتي (VAR). كما عرضت الدراسة أهم مسببات البطالة بالإضافة إلى إبراز الجهود المبذولة من طرف الجزائر بهدف مواجهة اختلال سوق العمل و إيجاد حلول لهذه الظاهرة. و قد أوضحت نتائج هذه الدراسة أن لأسعار البترول أثر كبير في الرفع من معدلات التشغيل بالجزائر مقارنة مع أثر كل من الإنفاق على التعليم و كتلة الأجور.

الكلمات المفتاح : التشغيل ؛ البطالة؛ المتغيرات المؤسساتية ؛ أسعار البترول ؛ كتلة الأجور

تصنيف JEL : E24 ; O43; Q41

Abstract: This study aims to highlight the most important intitutional and macroeconomic variables affecting the employment rate in Algeria during the period (1991-2021) using the vector autoregressive model (VAR). The study also presented the most important causes of unemployment, furthermore the most prominent efforts made by the state in order to confronting the imbalance in the labor market and finding solutions to this crisis. The results of this study showed that oil prices have a significant impact on raising employment rate in Algeria compared to the impact of expenditure on education and wages.

Keywords: employment ; Institutional variables ; Oil prices ; Expenditure on education ; Wages
Jel Classification Codes : E24 ; O43; Q41

I- تمهيد :

تعد إشكالية البطالة و التشغيل من أصعب التحديات التي تواجه الدول النامية و بالأخص الجزائر التي صنفت من بين أخطر دول العالم تضررا بمشكل البطالة (La.Banque.Mondiale, 2005). فقد أصبح من الصعب ضمان منصب عمل لكل راغب و طالب و باحث عنه، و ذلك نظرا للكم الهائل لطالبي العمل خاصة من خريجي الجامعات، فالحكومات الجزائرية كانت و لا تزال متكبدة عناء البحث عن آليات للحد من البطالة و كذا المساهمة في رفع عدد المشتغلين و خفض عدد البطالين من خلال سلسلة من البرامج و الآليات التي تساهم في تنظيم سوق العمل بجمع عروض و طلبات العمل و الربط بينهما و التي كان هدفها الأساس خلق مناصب العمل.

و من خلال ما تقدم يبقى سوق الشغل من أصعب الميادين التي لم تحظ الكثير من الدول تحقيق التوازن فيه من خلال تشغيل اليد العاملة و التخفيف من حدة البطالة، و ذلك راجع لمختلف الأزمات التي يتعرض لها الاقتصاد خاصة أزمة كوفيد-19 و ما رافقها من عمليات الإغلاق و توقيف النشاطات و التي مست بدرجة كبيرة اليد العاملة و مستويات التشغيل، و كذا ارتفاع نسب خريجي الجامعات و معاهد التكوين، إضافة إلى التزايد السريع لنمو السكان و الذي جعل الدولة عاجزة عن استيعاب الأعداد المتزايدة من الأيدي العاملة و التي تمثل ما يقارب 50% من إجمالي السكان في الجزائر (بوالعجول و بودغدغ، 2021). و بذلك يبقى شبح توفير فرص التشغيل مرهونا بمعرفة مسببات البطالة و أهم المتغيرات التي تؤثر على سياسة التشغيل بالجزائر.

الإشكالية: بناءا على ما سبق، نطرح التساؤل الرئيسي التالي:

ما هي وضعية التشغيل بالجزائر؟ و ما هي أهم المتغيرات المؤسساتية و الاقتصادية الكلية المحددة لمعدل التشغيل بالجزائر؟

الفرضيات: بغية الإجابة على الإشكالية المطروحة، قمنا بوضع الفرضيات التالية:

- يتأثر معدل التشغيل إيجابا بمعدل أسعار البترول
- يتحدد معدل التشغيل بكتلة الأجور و تؤثر عليه تأثيرا طرديا
- تستجيب معدلات التشغيل بشكل قوي لمعدل الإنفاق على التعليم

الدراسات السابقة:

دراسة (خطاب، حازم، و نسمن، 2018) تحت عنوان "قياس و تحليل سياسة التشغيل بماليزيا و تجربتها في الحد من البطالة"، حيث تهدف الدراسة إلى إبراز أهم العوامل المؤثرة على معدل التشغيل بماليزيا بوضعها في قالب تطبيقي قياسي باستخدام نموذج الانحدار الذاتي **VAR**، و باستخدام سلسلة من المتغيرات: معدل التشغيل كمتغير تابع، إجمالي عدد السكان، الناتج المحلي الخام، الاستثمار، كتلة الأجور، نسبة الإنفاق على التعليم من الإنفاق الحكومي و معدل التضخم كمتغيرات مستقلة للفترة (1990-2016)، حيث أظهرت نتائج الدراسة وجود علاقة طردية بين نسبة الإنفاق على التعليم من الإنفاق الحكومي و معدل التشغيل، و بذلك أثبتت الدراسة مدى أهمية الإنفاق على التعليم للرفع من مستوى كفاءة و معدلات التشغيل بالدولة الماليزية.

دراسة (بوالعجول و بودغدغ، 2021) بعنوان "دراسة قياسية لمحددات معدل التشغيل في الجزائر باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع **ARDL** خلال الفترة (1986-2019)"، حيث هدف البحث إلى تحديد أهم المتغيرات المفسرة لمعدل التشغيل

في الجزائر في الأجلين القريب و البعيد، و تم انتقاء ثلاث متغيرات مستقلة متمثلة في أسعار النفط، معدل الانفتاح التجاري و حجم معدل السكان من الفئة النشطة. و قد خلصت الدراسة إلى أنه لسعر النفط علاقة موجبة مع معدل التشغيل في المديين القصير و البعيد و وجود علاقة سلبية قصيرة و طويلة الأجل بين حجم السكان من الفئة النشطة و معدل التشغيل.

دراسة (بن مهدي و زياني، 2022) بعنوان:"التشغيل و إشكالية البطالة في الجزائر (2010-2020) دراسة تحليلية"، تهدف الدراسة إلى إبراز أثر سياسات التشغيل على امتصاص البطالة من خلال تحليل واقع التشغيل و البطالة في الجزائر، حيث توصلت الدراسة إلى أن لسياسة التشغيل أثر إيجابي على تقليص معدل البطالة في الجزائر و خلق مناصب الشغل للشباب.

I.1- البطالة و التشغيل في النظرية الاقتصادية:

I.1- 1 البطالة في النظرية الاقتصادية:

من أجل فهم مشكلة البطالة لابد من التطرق إلى أهم مفاهيمها الأساسية، فتعرف البطالة على أنها "تعطل جانب من قوة العمل عن العمل المنتج اقتصاديا تعطلا اضطراريا رغم مناشدته للعمل ورغبته فيه" (خصاونة، 2000).كما يعرف مكتب العمل الدولي ILO العاطلين عن العمل بأنهم كل الأفراد الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و 64 سنة بدون عمل، و المستعدين للعمل، و يبحثون عن العمل خلال فترة مرجعية (بلقاسم، 2006).

أبرز النظريات المفسرة لظاهرة البطالة: اختلفت النظرة إلى اختلال توازن الحاصل في سوق العمل من مدرسة إلى أخرى مما أحال إلى أن اشتهر التحليل الكلاسيكي لسوق العمل و كان من أبرز رواد هذه المدرسة (Adam Smith 1776);(Say 1803);(Ricardo (Stuart Mill1848);(1817 ،أما رواد المدرسة النيوكلاسيكية فكانوا من المؤيدين لأغلب فرضيات التحليل الكلاسيكي أبرزهم (Marshall (Pigou 1933);(1890. حيث يعتبر الكلاسيك العمل سلعة يتحدد سعرها في سوق العمل كباقي السلع و ذلك من خلال تقاطع رغبات عارضي العمل و رغبات طالبي العمل، فيرى كل من الكلاسيك و النيوكلاسيك أنه لا توجد بطالة مستمرة في سوق العمل و إنما الاختلال هو اختلال مؤقت و أن التوازن يعود آليا و الاختلال الموجود هو اختلال مرتبط بالبطالة الاحتكاكية المؤقتة الناتجة عن انتقال الأفراد من وظيفة إلى أخرى (مداح و ستي، 2020).

والواقع أنه كان لحدوث الكساد العالمي في الثلاثينيات دور كبير في بروز الأفكار الكينزية التي انتقدت المدرسة الكلاسيكية التي كانت ترى أن البطالة ظاهرة مؤقتة، ومعالجتها تتم في السوق بصورة تلقائية. يعود تأسيس هذه المدرسة إلى جون ماينارد كينز (Jhon M.Keynes) 1883-1946 بعد نشره لكتابه الشهير سنة 1936 "النظرية العامة في التوظيف، سعر الفائدة والنقود" حيث أن ما تناوله الكتاب يتعلّق أساسا بكيفية معالجة البطالة وضمان التشغيل الكامل. يؤكد كينز أن حل مشكلة البطالة لا ينبغي السعي إليه من جانب سوق العمل كما يفترض الكلاسيك ، بل من جانب سوق السلع والخدمات ، من خلال إجراءات تهدف إلى تحفيز الطلب(Bouriche, 2013) . و بالتالي فإن العلاج الأساسي لمشكل اختلال سوق العمل حسب كينز يستدعي ضرورة تدخل الدولة بانتهاج سياسات مالية توسعية هدفها تحقيق مستوى التشغيل الكامل.
في المقابل فقد اكتست النقود أهمية بالغة في التحليل الكينزي لاختلال توازن سوق العمل، حيث ظهرت أفكار النظرية النقدية نتيجة الأزمة الهيكلية التي عرفها الاقتصاد الرأسمالي خلال سبعينيات القرن الماضي و عجز كل من التحليلي الكينزي و منحنى فيليبس في تفسير أزمة الركود التضخمي. جاء فريدمان مؤكدا بعدم صحة تحليل فيليبس في الأجل الطويل لتظهر بعد ذلك نظرية "المعدل الطبيعي للبطالة"" The natural rate of unemployment"، هذا المعدل الذي تكون عنده الضغوط التي ترفع أو تخفض الأسعار والأجور في حالة توازن مما يجعل معدل تضخم الأسعار والأجور في حالة استقرار (قريشي، 2007).ثم بعد ذلك جاءت نظرية "معدل البطالة غير المسرّع للتضخم" " Non Acceleration Inflation Rate of Unemployment-NAIRU" و التي يمكن القول بأنها توضح علاقات القوى بين العمال و أرباب العمل.
أما نظرية أجر الكفاءة تعد من أقدم النظريات المفسرة لظاهرة اختلال سوق العمل من خلال مدخل الأجور، حيث تقوم هذه النظرية على أن أصحاب المؤسسات يقومون بدفع أجور للعمال، أعلى من الأجور التوازنية في سوق العمل من أجل تشجيع العمال وتحفيزهم على زيادة الإنتاجية

ورفع مستوى الأداء ومن ثم المساهمة في استقرار اليد العاملة بالمؤسسة (حمريط، 2020). وبهذا فالمؤسسة تعمل على اختيار العمالة الكفاءة ، في حين أن العمالة ذات الإنتاجية الضعيفة فهي معرضة للبطالة.

في حين نجد أن نظرية العقود الضمنية تقترن بأعمال مؤسسيها أبرزهم Azariadis(1975);Baily (1974); Gordon (1975)، بحيث تقترح نظرية العقود الضمنية تفسير جزئي لسلوك سوق العمل لا يتوافق مع النموذج النيوكلاسيكي(Deubel, 2008) ، حيث تقوم النظرية على أساس أن الاتفاقيات الملزمة بين العمال و أصحاب العمل قد تكون غير رسمية أو ضمنية، بمعنى أنه ليس من الضروري صياغة هذه الاتفاقيات بشكل رسمي و مكتوب(Perrot, 1992) . و هذا ما يجعل العمال على غير استعداد لتحمل مخاطر العقود بسبب عدم ضمان استقرار مداخيلهم الممنوحة من طرف أصحاب العمل.

نظرية الداخلين و الخارجين وتسمى أيضا بنظرية المشتغلين الباحثين عن العمل، وفقا لهذه النظرية المطورة من طرف A.Lindbeck وD.Snower في بداية الثمانينات فإن " insiders " يمثلون كل العمال المشتغلين حاليا في المؤسسة والمشاركين في العملية الإنتاجية، أما "outsiders " فهي الفئة العمالية المرشحة للتوظيف ولو عند مستوى متدن من الأجور بحكم البطالة التي تعاني منها (Beitone، Buisson-Fenet، و Dollo، 2012). أي أن العمال الحاليون (فئة الداخلين) يقومون برفع مستوى الأجور إلى مستوى يفوق المستوى التوازني مما يؤدي إلى حدوث بطالة إجبارية لا إرادية لفئة الباحثين عن العمل (فئة الخارجين).

فالظاهر أن نظرية البحث عن العمل ترجع معدلات البطالة إلى رغبة الأفراد في ترك وظائفهم الحالية من أجل البحث وجمع المعلومات عن أفضل فرص العمل الملائمة لقدراتهم وهيكل الأجور المقترن بها (شلالي، 2004). و بالتالي تخلص نظرية البحث عن العمل إلى أن البطالة السائدة في الاقتصاد هي بطالة إرادية ناتجة عن سعي العمال للحصول على أجر أفضل وفرص عمل أكثر موائمة، كما أنها ضرورية من أجل الوصول إلى التوزيع الأمثل لقوة العمل بين الاستخدامات المختلفة.

والحاصل أن نظرية الازدواجية(تجزئة سوق العمل) في بداية السبعينيات قدمت من خلال أعمال مجموعة من الاقتصاديين ذوي التوجه المؤسساتي الجديد على غرار M.Piore و P.Doeringe وقد صنف هذا العمل تحت اسم أطروحة أسواق العمل المجزأة (Beitone, Buisson-Fenet, & Dollo, 2012).تقوم هذه النظرية على فكرة رئيسية تتبنى وجود سوقين ،سوق رئيسي و سوق ثانوي، بحيث تهدف إلى تفسير أسباب حدوث اختلال في توازن سوق العمل و الكشف عن أسباب ارتفاع معدلات البطالة في قطاعات معينة مقابل وجود ندرة في عنصر العمل في قطاعات اقتصادية أخرى.

I.1- 2 التشغيل في النظرية الاقتصادية: تكتسي سياسة التشغيل دورا هاما و أساسيا في تحقيق النمو و التنمية الشاملة، كونها تمس الجانب الاقتصادي و الاجتماعي في البلاد. فتوفير فرص العمل من شأنه تحقيق العيش الكريم للمواطن. فسياسة التشغيل حسب منظمة التعاون الاقتصادية و التنمية OCDE "هي مختلف الوسائل و الطرق المعتمدة من أجل إعطاء الحق في العمل لكل إنسان و كذا تكييف اليد العاملة مع احتياجات الإنتاج" (غلاب و ميمون، 2011)، كما تعرف سياسة التشغيل من طرف الاقتصادي Gautié بأنها:"مجموعة الإجراءات العمومية في سوق العمل بهدف تحسين سير و تخفيض الاختلالات التي يمكن أن تظهر على مستوى هذا السوق"(Patrick, 2008) .

و عموما يمكن القول أن سياسات التشغيل تحقق الأهداف التالية: (رواب و غربي، 2011)

- توفير فرص العمل؛
- تكوين و إعداد القوى العاملة؛
- خلق مناصب أكثر إنتاجية؛
- حرية اختيار العمل للقوى العاملة الراغبة ف العمل؛

- تأمين الاستقرار في العمل؛

- تنظيم علاقات العمل بشكل يتناسب مع قوانين و تشريعات العمل الخاصة بكل دولة.

I.2- أسباب البطالة و أبرز المتغيرات المؤسساتية الهادفة للحد من ظاهرة البطالة بالجزائر:

I.2-1- أسباب البطالة في الجزائر:

تعد ظاهرة البطالة أحد أكبر المشاكل الاقتصادية التي يعاني منها العالم أجمع، و الجزائر كغيرها من دول العالم، ما زالت تعاني من البطالة التي تشكل الشغل الشاغل بالنسبة للدولة لما لهذه الظاهرة من أثار سلبية عديدة سواء من الناحية الاقتصادية أو الاجتماعية. فتنقسم مسببات البطالة في الجزائر إلى قسمين: العوامل الخارجة عن سيطرة الحكومة و العوامل الداخلة في نطاق الحكومة.

تتمثل أهم العوامل الخارجة عن سيطرة الحكومة في النمو الديموغرافي حيث تشكل المسألة السكانية في الوقت الراهن تحديا للدول باختلاف أنظمتها سواء المتقدمة أو النامية، و الجزائر كغيرها من الدول النامية تواجه مشكل النمو السكاني بحيث تفتقر إلى التوازن بين السكان، الموارد المتاحة و الخدمات، و قد يؤدي تنامي عدد السكان بصورة غير عادية في ظل ندرة الموارد الاقتصادية و الظروف المعيشية السيئة إلى ظهور مشاكل اقتصادية و اجتماعية أبرزها ارتفاع معدلات البطالة.

الجدول (1) : تطور عدد السكان بالجزائر خلال الفترة (2010-2021)

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
عدد السكان (م/ن)	35.85	36.54	37.26	38	38.76	39.54	40.33	41.13	41.92	42.70	43.45	44.17

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات البنك الدولي

يتضح من خلال الجدول أعلاه أن عدد السكان في تزايد مستمر حيث قدرت النسبة سنة 2010 ب 35.98 مليون نسمة ليستمر النمو السكاني بعد ذلك إلى أن بلغت النسبة سنة 2021 44.7 مليون نسمة. حيث يرجع الارتفاع المستمر بالدرجة الأولى إلى ارتفاع عدد المواليد و انخفاض عدد الوفيات .

كما تعتبر التكنولوجيا سلاحا ذو حدين، حيث يرى البعض أنها ساهمت بشكل كبير في خلق الكثير من فرص التشغيل و خفضت من مستويات البطالة، في حين يرى آخرون أن التغير التكنولوجي السريع قد دمر الكثير من الوظائف بشكل أسرع مما كان يخلقها. فبحسب ستيفين هوكينج في عمود نشرته صحيفة الغارديان "أن عملية تحويل المصانع من العمالة البشرية إلى العمالة الأوتوماتيكية ساهمت بشكل كبير في تقليل الوظائف و فرص العمل في المصانع التقليدية" (شكر، 2017). و على الرغم من وجود أثر كبير لا يمكن نكرانه للعولمة في سياق تقليل فرص العمل، إلا أن التطور التكنولوجي و مكننة المصانع امتلكا التأثير المدمر الأكبر على القوة العاملة.

أما انخفاض أسعار البترول في الأسواق العالمية: تعد من أبرز مسببات البطالة الخارجة عن نطاق الحكومة باعتبار الاقتصاد الجزائري اقتصادا ريعيا بامتياز، و من خلال اعتماده الكلي على قطاع المحروقات، فإنه حتما سيكون لذلك آثارا خاصة في حالة انخفاض أسعار البترول في السوق النفطية و الذي يقابله ارتفاع في معدلات البطالة كما هو موضح في الجدول أدناه.

الجدول (2) : تطور معدلات بطالة و أسعار البترول بالزائر خلال الفترة (2000-2021)

السنوات	2002	2004	2006	2008	2010	2012	2014	2016	2020	2021
أسعار البترول	24.95	37.73	64.29	97.01	79.03	111.49	99.68	44.28	42.12	61.51
معدلات البطالة	25.7	17.7	12.3	11.3	10	9.8	9	10.5	14.2	13.4

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على البنك الدولي و منظمة الأوبك

في حين تعتبر جائحة كورونا (COVID19) من أخطر الأزمات التي خلفت نسب مرتفعة من معدلات البطالة في الجزائر حيث شهدت نهاية سنة 2019 حدثا تاريخيا تمثل في ظهور الفيروس التاجي المستجد في مدينة ووهان الصينية، حيث أدى انتشار هذا الفيروس إلى حدوث تقلبات علمية، سياسية، اقتصادية و اجتماعية أفقدت العالم توازنه. إن تأثيرات جائحة كورونا على سوق العمل كانت غير مسبوقة، حيث تسببت الأزمة في التسريح الفوري للعمال و ذلك من خلال توقيف التوظيف بشكل مفاجئ بسبب غلق المؤسسات عقب المناداة بالتزام البيوت، إضافة إلى الإجراءات الوقائية التي فرضتها الدولة من أجل الوقاية من الوباء التي زادت من حدة البطالة خاصة أصحاب الأعمال الحرة كالتجار، الحرفيين، عمال المقاهي، عمال قاعات الحفلات، الفنادق...

أما فيما يخص العوامل الداخلة في نطاق الحكومة نجد مشكل عدم ملاءمة الهيكل التعليمي مع متطلبات السوق، حيث تعاني الجزائر بشكل كبير من مشكل فقدان همزة الوصل بين المؤسسات الاقتصادية و المؤسسات التعليمية، حيث يعتبر التعليم و العمل عنصران متلازمان يتوجب التوفيق بينهما بغرض تحقيق المواءمة بين البرامج و التخصصات التي تقدمها مؤسسات التعليم العالي و احتياجات سوق العمل المستقبلية.

الجدول (3): تطور نسب معدلات بطالة خريجي الجامعات و التكوين المهني خلال الفترة (2013-2019)

السنوات	2013	2014	2016	2018	2019
خريجي الجامعات	14.3	16.4	17.7	18.5	18
خريجي التكوين المهني	12.3	12.7	13	13.7	13.5

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائجONS

يلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن هناك ارتفاعا مستمرا في نسب خريجي الجامعات، المعاهد و مراكز التكوين، و بما أن التعليم يتحدد بالطلب عليه و العرض منه كأي سلعة أو خدمة أخرى -رغم وجود العديد من العوامل الأخرى- فإن كل متعلم، خريج جامعة كان أو تكوين مهني يطمح في الحصول على عمل لائق يتوافق مع تكوينه، إلا أن هذه الفئة من اليد العاملة المعروضة يقابلها طلب غير مكافئ ما ينتج عنه أزمة البطالة.

لذلك توجب على الحكومة ضرورة التأكيد على مواءمة جودة خريجي الجامعات مع احتياجات و متطلبات مؤسسات سوق العمل لسد فجوات سوق العمل، إضافة إلى ضمان حصول الخريجين على فرص عمل تتناسب و تخصصاتهم.

و كذا يلعب مشكل البعد المكاني للسياسة السكانية دورا هاما في تفاقم معدلات البطالة في الجزائر، فمما لا شك فيه أن البعد المكاني للسياسة السكانية يؤثر على مستوى استخدام الموارد البشرية، إذ أن التركز السكاني في المناطق الشمالية يؤدي إلى ارتفاع الكثافة السكانية بها و ذلك نتيجة للنزوح الريفي إلى المدينة، و هذا ما يخلق ضغطا على المؤسسات بحيث يصعب عليها امتصاص العمالة المتاحة. (بقاط، 2007)

نجد كذلك مشكل الصيغة التعاقدية في التشغيل فقد أدى تجميد آلية التوظيف الدائم خاصة في قطاع الإدارة و الخدمات إلى انخفاض مناصب الشغل، حيث ظهرت هاته الصيغ بالجزائر مع الإصلاحات الهيكلية في شكل عقود العمل محدودة أو مفتوحة المدة، تشغيل الشباب في إطار الشبكة الاجتماعية و العقود السابقة للتشغيل

الجدول (4) : تطور الشغل المؤقت و الدائم بالجزائر خلال الفترة 2001-2018

السنوات	2001	2004	2007	2009	2011	2013	2015	2017	2018
العمل الدائم	3191	11689	19307	21286	18580	26627	19204	9774	9053
العمل المؤقت	20505	45357	106334	157598	193442	233527	318971	341093	366367

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائجONS

يتضح من خلال الأرقام المسجلة في الجدول السابق أن تطور الشغل المؤقت شهد تطورا ملحوظا، إلا انه يكتسي وتيرة ثابتة مقارنة بالتشغيل الدائم و ذلك بداية من الألفية الثالثة، حيث سجلت الإحصائيات 20505 منصب مؤقت سنة 2001 لينتقل إلى 233527 منصب سنة 2013 لثم يرتفع بعد ذلك ليصل إلى 366367 منصب شغل مؤقت سنة 2018، و بذلك فسوق العمل الجزائرية يغلب عليها طابع التوظيف المؤقت.

كما يؤدي ضعف وتيرة نمو المشاريع الاقتصادية و تأخر آجال تسليمها إلى زيادة التكاليف التي يصعب تحملها من طرف المستثمرين و أرباب العمل، مما ينتج عن ذلك حل أو غلق المؤسسات المعنية و بالتالي التسريح الفردي أو الجماعي للعمال.

I.2-2- أبرز المتغيرات المؤسساتية الهادفة للحد من ظاهرة البطالة في الجزائر:

- أجهزة التشغيل المؤقت و الإدماج المهني:

- **جهاز المساعدة على الإدماج المهني** (DAIP): تم إنشاء الجهاز سنة 2008 بحيث يخص الشباب الباحثين عن العمل من فئة 18-35 سنة، و هو يشمل عقود حاملي الشهادات CID الموجهة لفئة الشباب المتحصلين على الشهادات الجامعية و التقنيين السامين، عقود الإدماج المهني CIP و تخص الشباب خريجي التعليم المتوسط و الثانوي و المتحصلين على شهادات التكوين و التعليم المهنيين و عقود التكوين و الإدماج CFI و الموجهة للشباب بدون تكوين و لا تأهيل. و يتم تسيير و متابعة و تقييم مراقبة هذا الجهاز من قبل الوكالة الوطنية للتشغيل ANEM و المديريات الولائية. (الاجتماعي، 2008)
- **التعويض مقابل نشاطات ذات المنفعة العامة** (IAIG): أنشأ سنة 1994 و هو برنامج موجه للفئات الاجتماعية عديمة الدخل هدفها تقديم منح مقابل القيام بنشاطات الإدماج الاجتماعي في إطار برنامج التعويض مقابل نشاطات ذات المنفعة العامة.
- **برنامج الأشغال ذات المنفعة العامة للاستعمال المكثف لليد العاملة:** أنشأ هذا الجهاز سنة 1997 بهدف إنشاء عدد كبير من مناصب العمل المؤقتة عن طريق إنشاء مشاريع تحتاج يد عاملة كثيفة، بحيث يهدف البرنامج بالدرجة الأولى إلى المعالجة الاقتصادية للبطالة خاصة بطالة الشباب و الفئات الاجتماعية المحرومة.
- **عقود ما قبل التشغيل** (CPE): يتم تمويل هذا الجهاز من طرف الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب للفئة التي تفوق أعمارهم 19 سنة و الحائزين على شهادات التعليم العالي و التقنيين السامين و الباحثين عن العمل لأول مرة.
- **برنامج الوظائف المأجورة بمبادرة محلية** (ESIL): أنشأ هذا البرنامج عام 1990 في إطار جهاز الإدماج المهني DIPJ الهادف لتصحيح نقائص برنامج تشغيل الشباب، حيث يهدف هذا البرنامج إلى تمكين الشباب من اكتساب خبرة مهنية في وحدات الإنتاج أو الإدارة خلال فترة تتراوح بين ثلاثة أشهر و اثني عشر شهرا. فالبرنامج يقوم بإعداد برامج مهنية لإدماج الشباب متمثلة في تشغيل الشباب بصورة مؤقتة بواسطة إنشاء مناصب شغل بمبادرة محلية. و يسير هذا الجهاز بالتنسيق بين وكالات التنمية الاجتماعية ADS و مديريات النشاط الاجتماعي DAS.

- أجهزة التشغيل الدائم و دعم الاستثمارات:

- **الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب**(ANSEJ): تم إنشاؤها سنة 1995، إلا أنها بدأت تمارس نشاطها الفعلي سنة 1997، مهمتها تشجيع و دعم و متابعة إنشاء المؤسسات، و هي موجهة للاستفادة من طرف الشباب من فئة 18-35 سنة ذوي المؤهلات و المهارات المهنية، إلا أنه تم تغيير تسمية الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب إلى الوكالة الوطنية لدعم و تنمية المقاولاتية ANADE و ذلك حسب ما ورد في المرسوم التنفيذي رقم 20-329 المؤرخ في 22 نوفمبر 2020 و الذي يعدل و يتمم المرسوم التنفيذي رقم 96-296 المؤرخ في 8 سبتمبر 1996. (الجريدة الرسمية، 2020)
- **الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر**(ANGEM): تم إرساؤها سنة 2004، و هدفها الأساسي هو ترقية النمو الاجتماعي عن طريق النشاط الاقتصادي، و ذلك من خلال تدعين أصحاب المبادرات الفردية بالتمويل بقروض مصغرة و تقديم الاستشارة و ضمان المتابعة لإنجاح المشاريع المصغرة.
- **الصندوق الوطني للتأمين على البطالة** (CNAC): تم إنشاؤه منذ سنة 1994 كمؤسسة عمومية للضمان الاجتماعي تحت وصاية وزارة العمل و التشغيل و الضمان الاجتماعي، يعمل على تحقيق الآثار الاجتماعية المتعاقبة الناجمة عن تسريح العمال الإجراء في القطاع الاقتصادي (عجاس، 2016).حيث تحول منذ سنة 2004 إلى متابعة إنشاء مؤسسات من طرف الإفراد من فئة 35-50 سنة عبر التمويل بالقروض.

- **الوكالة الوطنية لتنمية الاستثمار** (ANDI): أنشأت الوكالة سنة 2001 و هي مؤسسة عمومية ذات طابع إداري تم استحداثها لتحل محل الوكالة الوطنية لدعم و متابعة الاستثمار سابقا APSI، بحيث تعمل هذه الوكالة على متابعة و تسهيل الإجراءات الإدارية المرافقة لإنشاء المؤسسات و ذلك بهدف تحسين الاستثمار بالجزائر.

II – الطريقة والأدوات :

يلخص الجدول التالي رموز بعض المتغيرات المؤسساتية و الاقتصادية الكلية محل الدراسة بعد إدخال اللوغاريتم، و التي سيتم استخدامها في تقدير النموذج و ذلك باستخدام بيانات سنوية تخص الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1991-2021) و بتطبيق منهجية VAR، حيث يتمثل المتغير التابع في معدل التشغيل أما المتغيرات المستقلة فهي ممثلة ب: معدل الإنفاق على التعليم، أسعار البترول، معدل كتلة الأجور.

الجدول (5) : متغيرات الدراسة

الرمز	اسم السلسلة	المصدر
Lempl	لوغاريتم معدل التشغيل	البنك الدولي
Lded	لوغاريتم معدل الإنفاق على التعليم	الديوان الوطني للإحصائيات
LP_oil	لوغاريتم معدل أسعار البترول	منظمة ال OPEC
Lw	لوغاريتم معدل كتلة الأجور	الديوان الوطني للإحصائيات

III– النتائج ومناقشتها :

أظهرت الدراسة الإحصائية للمعطيات نتائج عديدة، يمكن تقسيمها إلى عدة عناصر، نوردها بالترتيب التالي:

1– اختبار الاستقرارية:

يأتي اختبار الاستقرارية لدراسة خصائص السلاسل الزمنية و التأكد من مدى استقراريتها و تحديد درجة تكاملها، و ذلك قبل استخدامها في التحليل الإحصائي، و كذا بغرض تجنب الوقوع في المشاكل القياسية و الحصول على نتائج زائفة لا تعكس الواقع الفعلي للعلاقة محل البحث. و لذلك سوف نستعين باختبار كل من ديكي فولر الموسع ADF و اختبار فيليب بيرون PP. النتائج موضحة في الجدول (06) و (07)

الجدول (6) : اختبار استقرارية السلاسل الزمنية باستخدام اختبار ديكي فولر المطور (ADF)

ADF عند المستوى						
المتغيرات	بحد ثابت		بحد ثابت و اتجاه زمني		بدون حد ثابت و لا اتجاه	
	القيمة الاحتمالية	القرار	القيمة الاحتمالية	القرار	القيمة الاحتمالية	القرار
lEmpl	0.6396	غير مستقرة	0.5068	غير مستقرة	0.6889	غير مستقرة
lPoil	0.6389		0.7743		0.8193	
Lded	0.6252		0.9924		0.9236	
Lw	0.6050		0.3389		0.9791	
ADF عند الفرق الأول						
المتغيرات	بحد ثابت		بحد ثابت و اتجاه زمني		بدون حد ثابت و لا اتجاه	
	القيمة الاحتمالية	القرار	القيمة الاحتمالية	القرار	القيمة الاحتمالية	القرار
lEmpl	0.0001	مستقرة	0.0007	مستقرة	0.0000	مستقرة

lPoil	0.0006		0.0022		0.0000	
Lded	0.0112		0.0375		0.0006	
Lw	0.0323		0.0747		0.0166	

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج مخرجات برنامج EVIEWS 12

الجدول (7) : اختبار استقرارية السلاسل الزمنية باستخدام اختبار فيليب و بيرون (PP)

PP عند المستوى					
المتغيرات	بحد ثابت		بحد ثابت و اتجاه زمني		بدون حد ثابت و لا اتجاه
	القيمة الاحتمالية	القرار	القيمة الاحتمالية	القرار	القيمة الاحتمالية	القرار
lEmpl	0.6233	غير مستقرة	0.4366	غير مستقرة	0.6894	غير مستقرة
lPoil	0.6686		0.7203		0.8425	
Lded	0.6157		0.9769		0.9024	
Lw	0.1675		0.7440		0.9999	
pp عند الفرق الأول						
المتغيرات	بحد ثابت		بحد ثابت و اتجاه زمني		بدون حد ثابت و لا اتجاه	
	القيمة الاحتمالية	القرار	القيمة الاحتمالية	القرار	القيمة الاحتمالية	القرار
lEmpl	0.0001	مستقرة	0.0007	مستقرة	0.0000	مستقرة
lPoil	0.0007		0.0045		0.0000	
Lded	0.0117		0.0381		0.0005	
Lw	0.0359		0.0786		0.0149	

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج مخرجات برنامج EVIEWS 12

يتضح من خلال نتائج الجدولين 06 و 07 أن متغيرات الدراسة غير مستقرة في المستوى، و لكنها استقرت عند التفاضل الأول أي أنها متكاملة من الدرجة الأولى I(1).

2– فترة الإبطاء:

لتحديد عدد الإبطاءات المثلى لنموذج ا ل VAR نعتمد على مقاييس مختلفة منها :AIC , SC,HQ وكانت النتائج كما يلي:

الجدول (8) : نتائج تحديد درجة التأخير المعتمدة في نموذج VAR

فترة الإبطاء	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	126.3345	NA	2.55e-09	-8.436861	-8.248268	-8.377796
1	244.6151*	195.7748*	2.23e-12*	-15.49070*	-14.54773*	-15.19537*
* تشير الى فترة الابطاء المختارة بواسطة المعيار						

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج مخرجات برنامج EVIEWS 12

يتم اختيار فترة الإبطاء المثلى على أساس أقل قيمة للاختبارات ومن خلال النتائج الموضحة في الجدول أعلاه يتضح أن فترة الإبطاء المثلى وهي 1 .

3– التكامل المشترك:

يتطلب إجراء اختبار التكامل المشترك وفق Johansen-Juselius أن تكون درجة تكامل المتغيرات من نفس الرتبة، حيث يهدف هذا الاختبار إلى دراسة العلاقة التوازنية في الأجل الطويل

الجدول (9) : نتائج اختبار جوهانسن للتكامل المشترك

Trace Test				Maximal Eigen value Test			
Null Hypothesized	**Trace Statistic**	**0.05 Value Critical**	**Prob****	**Null Hypothesized**	**Max-Eigen Statistic**	**0.05 Value Critical**	**Prob****
None	53.07909	55.24578	660.07	**None**	23.83211	30.81507	0.2794
At most 1	29.24698	35.01090	0.1812	**At most 1**	15.21562	24.25202	0.4790
At most 2	14.03136	18.39771	0.1836	**At most 2**	12.32639	17.14769	**0.2196**
At most 3	1.704972	3.841465	0.1916	**At most 3**	1.704972	3.841465	0.1916

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج مخرجات برنامج EVIEWS 12

يظهر اختبارا الأثر والقيمة الذاتية العظمى بعدم وجود أي شعاع للتكامل المشترك بين متغيرات النموذج، حيث تشير نتائج اختبار الأثر إلى قبول فرضية العدم التي تنص على عدم وجود أي علاقة للتكامل المشترك و ذلك أن قيمة إحصائية الأثر عند هذه الفرضية تساوي 53.07 وهي أقل من القيمة الحرجة للاختبار والتي تساوي 55.24 و ذلك عند مستوى معنوية 5%، كما تم التوصل إلى نفس النتيجة من خلال القيمة الذاتية العظمى إلى قبول فرضية العدم التي تنص على عدم وجود أي علاقة للتكامل المشترك وذلك لأن قيمة إحصائية القيمة الذاتية العظمى عند هذه الفرضية تساوي 23.83 وهي أقل من القيمة الحرجة للاختبار والتي تساوي 30.81 عند مستوى معنوية5% .

4– تقدير نموذج VAR:

بأخذ عدد التأخيرات (P=1) و اعتمادا على برنامج Eviews12 تحصلنا على المعادلة التالية:

$$\boldsymbol{Lempl = 0.460531 Lempl(-1) + 0\,0.044609\, LP_{oil} + 0.001029 LDed(-1) + 0.005933\, LW(-1) + 0.731871}$$

$$\boldsymbol{n = 30 \qquad R^2 = 85\% \qquad F_{cal} = 36.81}$$

تشير المعادلة أعلاه إلى معدل التشغيل بدلالة قيمه السابقة و القيم المؤخرة لكل من: أسعار البترول، الإنفاق على التعليم و كتلة الأجور و يمكن أن نستنتج من ذلك ما يلي:

– معدل التشغيل للسنة الحالية يتأثر بمعدل التشغيل للسنة الماضية بقيمة 0.460531 و بقيمة 0.044609 لأسعار البترول للسنة الماضية، و بقيمة 0.001029 لمعدل الإنفاق على التعليم للسنة الماضية، و كذا بقيمة 0.005933 لمعدل كتلة الأجور للسنة الماضية، إضافة إلى قيمة ثابتة تقدر ب 0.731871

- معامل التحديد $R^2 = 0.85$ مما يعني أن 85% من التغيرات في معدل التشغيل مفسرة بقيمه المتباطئة و القيم السابقة للمتغيرات في النموذج، أما ما تبقى من النسبة فيرجع تفسيرها إلى عوامل أخرى غير مدرجة في النموذج.

- معنوية كل المعلمات المكونة لنموذج الانحدار الذاتي، حيث أن قيمة t المحسوبة أقل من قيمتها الجدولية باستثناء القيمة المؤخرة لمعلمة معدل التشغيل و الحد الثابت.

- من خلال إحصائية فالمعنوية الكلية للنموذج مقبولة حيث $F_{cal} = 36.81 > F_{tab} = 2.98$ و بالتالي فالنموذج صالح للدراسة.

5- اختبار جودة النموذج VAR: بغرض اختبار جودة النموذج تم الاعتماد على الاختبارات التشخيصية التالية:

الجدول (10) : نتائج الاختبارات التشخيصية للنموذج

الاختبار	الإحصائية	القيمة	الاحتمال
الارتباط الذاتي للبواقي LM test	**F-stat**	0.681625	0.7993
		0.713910	0.7681
التوزيع الطبيعي للبواقي Jarque-Bera	**cholesky**	7.285244	0.5062
عدم تجانس التباين While test	chi-square	81.08211	0.4452

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج مخرجات برنامج EVIEWS 12

حسب النتائج الواردة في الجدول (10) يتضح أن:

- توضح نتائج اختبار Breusch-Godfrey أن احتمال إحصائية فيشر أكبر من 5%، و بالتالي نقبل الفرضية العدمية القائلة بعدم وجود ارتباط ذاتي للأخطاء

- القيمة الاحتمالية لاختبار Jarque-Bera (P=0.5062) أكبر من 5% ما يؤكد أن البواقي تتبع التوزيع الطبيعي

- تثبت نتائج اختبار While test خلو النموذج من مشكل عدم ثبات تباين الأخطاء، ذلك أن القيمة الإحصائية لفيشر (P=0.4452) أكبر من **5%**

6-اختبارات استقرارية النموذج: للتأكد من مدى استقرارية النموذج يتم تطبيق اختبار الجذور العكسية، حيث تعتبر نتائج شعاع الانحدار الذاتي مستقرة إذا كانت كل الجذور أقل من الواحد، و الشكل أدناه يوضح نتائج هذا الاختبار:

الشكل 1: نتائج اختبار استقرارية شعاع الانحدار الذاتي

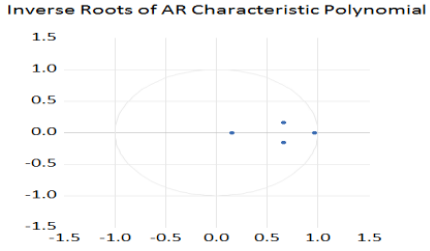

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج مخرجات برنامج EVIEWS 12

نلاحظ من خلال الشكل أن كل النقاط تقع داخل الدائرة، و عليه فالنموذج المقدر مستقر.

7- ديناميكية النموذج VAR:

7-1- اختبار السببية: يوضح الجدول (11) العلاقة السببية بين متغيرات الدراسة خلال الفترة (1991-2021)

الجدول (11) : نتائج اختبار سببية granger بين متغيرات الدراسة خلال الفترة (1991-2021)

اتجاه العلاقة السببية	إحصائية فيشر	الاحتمالية	نوع العلاقة السببية
Lempl→ Lpoil	3.76514	0.0378	أحادية
Lpoil→ Lempl	0.47285	0.6289	
Lded→ Lempl	4.15170	0.0283	تبادلية
Lempl→ Lded	3.23311	0.0571	
Lw→ Lempl	1.65862	0.2115	/
Lempl→ Lw	2.33042	0.1189	

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج مخرجات برنامج EVIEWS 12

من خلال استقراء النتائج الموضحة في الجدول أعلاه يتضح أنن هناك علاقة سببية في اتجاه واحد من معدل التشغيل Lempl إلى معدل أسعار البترول Lpoil عند مستوى معنوية 5%، و علاقة سببية تبادلية بين معدل التشغيل و معدل الإنفاق على التعليم عند مستوى معنوية 10%.

7-2- تحليل تجزئة التباين:

يتم تحليل مكونات التباين لكل متغير من متغيرات النموذج، و ذلك بهدف إيجاد مقدار التباين في التنبؤ لكل متغير و الذي يعزى إلى خطأ التنبؤ في المتغير نفسه و باقي المتغيرات الأخرى، و الجدول (12) يوضح تحليل التباين لمعدل التشغيل بالجزائر

الجدول (12) : نتائج تحليل تجزئة التباين

Period	S.E.	LEMPL	LPOIL	LDED	LW
1	0.013088	100.0000	0.000000	0.000000	0.000000
2	0.016203	89.89659	10.09484	0.002446	0.006119
3	0.018481	79.36961	20.56552	0.030989	0.033880
4	0.020165	71.67293	28.15165	0.089782	0.085632
5	0.021362	66.50530	33.19698	0.140555	0.157163
6	0.022196	63.10019	36.48604	0.171159	0.242609
7	0.022778	60.84172	38.63752	0.184743	0.336018
8	0.023192	59.31075	40.06909	0.188021	0.432139
9	0.023498	58.23784	41.04878	0.186500	0.526882
10	0.023734	57.45450	41.74455	0.183507	0.617443

Cholesky Ordering: LEMPL LPOIL LDED LW

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج مخرجات برنامج EVIEWS 12

تظهر نتائج تحليل مكونات التباين لمعدل التشغيل أن نسبة 100% من خطأ التنبؤ في تباين معدل التشغيل خلال السنة الأولى تنسب للمتغير نفسه، إلا أن النسبة تتراجع إل أدنى مستوى لتصل إلى نسبة 57% في السنة العاشرة. في حين تنعدم مساهمة باقي المتغيرات في تفسير التباين في خطأ التنبؤ و ذلك خلال السنة الأولى، كما يمكن القول أن أسعار البترول تساهم في المدى البعيد بنسبة معتبرة لم تتجاوز 41%، في حين أن كل من متغير

الإنفاق على التعليم و معدل كتلة الأجور تساهم بنسب ضعيفة في تفسير خطأ التباين لمعدل التشغيل و التي قدرت ب 0.18% و 0.61% على التوالي، و هذا يفسر طبيعة الاقتصاد الجزائري و الذي يعتمد كليا على قطاع المحروقات.

7-3- تحليل دوال الاستجابة الدفعية:

إن استخدام دوال الاستجابة الدفعية يسمح بتحديد سلوك متغيرات النموذج الحركي و تحديد اتجاه العلاقة، و بما أن دراستنا تهتم بمعدل التشغيل فسنحدث صدمة في كل من أسعار البترول، الإنفاق على التعليم و معدل كتلة الأجور و ذلك خلال فترة تنبؤية لعشر سنوات مقبلة، فكانت النتائج على النحو التالي:

الشكل 2: نتائج تحليل دوال الاستجابة الدفعية

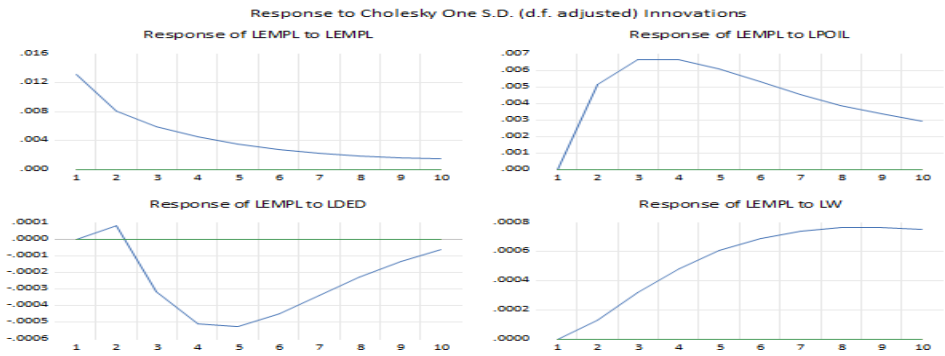

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج مخرجات برنامج EVIEWS 12

إن حدوث صدمة هيكلية في أسعار البترول بنسبة مئوية واحدة سيكون لها أثر معنوي موجب على معدل التشغيل، إلا أن الاستجابة ضعيفة في المدى القصير و المتوسط، فخلال السنة الثانية سجلت نسبة الاستجابة للصدمة 0.0003 ثم ترتفع بعد ذلك لتصل إلى 0.0005 خلال السنة الرابعة إلا أن التأثير ينخفض بعد ذلك مع نهاية فترة الدراسة ليبلغ 0.0002

إن استجابة معدل التشغيل لصدمة في الإنفاق على التعليم تقدر ب 1% تولد أثر معدوم في أول سنة لتشهد ارتفاعا طفيفا ثم تنعدم في السنة الثانية التي تلي الصدمة، فيتحول الأثر إلى أثر معنوي سالب على المدى القصير يقدر ب 0.0003- ثم يبدأ هذا الأثر في الانخفاض في المدى المتوسط ليصل إلى أدنى قيمة له تقدر ب 0.00052- في السنة الخامسة ليرتفع هذا الأثر بعد السنة السادسة إلا أن النسبة تؤول إلى الانعدام خلال السنة العاشرة.

كما يلاحظ أن حدوث صدمة هيكلية في معدل كتلة الأجور بنسبة 1% سيكون لها أثر معنوي موجب يقدر ب 0.0001 خلال السنة الثانية ثم يبدأ الأثر في الارتفاع على المدى المتوسط و الطويل ليبلغ نسبة 0.0007 خلال السنة العاشرة.

من خلال ما سبق يتضح أن تفسير كل من الإنفاق على التعليم و كتلة الأجور كان جد ضعيف إلا أن معدل التشغيل يستجيب أكثر(و لكن بنسب ضعيفة) لأسعار البترول و هذا يؤكد أهمية قطاع المحروقات في الاقتصاد الجزائري خاصة في مجال التشغيل و ذلك كون أن الاقتصاد الجزائري ريعي بامتياز يعتمد بالدرجة الأولى على الإيرادات النفطية في تسيير الاقتصاد ككل.

IV- الخلاصة:

لا شك أن البطالة و التشغيل وجهان لعملة واحدة، فقضية التشغيل و شبح توفير فرص عمل لائقة لكل عاطل و باحث و قادر على العمل تعد من أصعب التحديات التي تواجه الدول النامية، و إدراكا لخطورة الموقف و تفاقم أزمة البطالة خاصة في الآونة الأخيرة، و في ظل تفاقم الأزمات الاقتصادية، الارتفاع المستمر بنمو السكان، ظهور أزمة كوفيد-19 إلى جانب ارتفاع نسب بطالة حاملي الشهادات الجامعية و التي تدل على وجود خلل هيكلي في علاقة أنظمة التعليم مع سوق العمل (الطلافحة، 2012) تحاول الجزائر اقتراح مناهج و سياسات من خلال دراسة المتغيرات المؤسساتية و الاقتصادية الكلية التي تعمل على توفير مناصب شغل أو على الأقل تخفيض نسب البطالة المتزايدة خاصة في فئة الشباب. و انطلاقا من نتائج البحث توصلت الدراسة القياسية إلى مجموعة من النتائج أهمها:

- اتضح من خلال دارسة اختبار جذر الوحدة أن متغيرات معدل التشغيل، نسبة الإنفاق على التعليم، أسعار البترول و معدل كتلة الأجور متكاملة من الدرجة الأولى؛

- أظهرت نتائج تقدير نموذج VAR(1) وجود علاقة طردية بين معدل الإنفاق على التعليم، أسعار البترول و كتلة الأجور مع معدل التشغيل، حيث أن لأسعار البترول أثر كبير على الرفع من معدلات التشغيل مقارنة بباقي المتغيرات؛

- كما أشارت نتائج اختبار تحليل التباين و اختبار الاستجابة الدفعية إلى وجود أثر ضعيف لكل من الإنفاق على التعليم و كتلة الأجور، حيث يمكن إرجاع ذلك إلى وجود خلل في الهيكل التعليم و عدم ملاءمته مع احتياجات السوق بسبب ضعف الكفاءة و الافتقار إلى الخبرة في مجال الشغل. أما بالنسبة لمتغير الأجور فيرجع السبب إل عدم الاهتمام بوضع سياسة رشيدة للأجور و الرواتب التي تعكس مدى درجة رضا الفرد عن عمله و التي تكتسي دورا هاما في جلب اليد العاملة المؤهلة و بالتالي خفض مستويات البطالة و الرفع من معدلات التشغيل؛

- يتأثر معدل التشغيل بالإيجاب مع كل من أسعار البترول، معدل النفاق على التعليم و كتلة الأجور و بذلك تتحقق الفرضيتين الأولى و الثانية، في حين تشير نتائج البحث إلى أن معدل التشغيل أكثر تأثرا بمعدل أسعار البترول مقارنة مع باقي المتغيرات و بالتالي فالفرضية الثالثة غير محققة.

و في الأخير نوصي بما يلي:

- ضرورة تفعيل دور مؤسسات و برامج التشغيل الهادفة لتشجيع الشباب المتخرجين على الإبداع، خصوصا في ظل ضعف القدرة الاستيعابية لسوق العمل على امتصاص فائض البطالة خاصة بطالة خريجي الجامعات و مراكز التكوين و ذلك من خلال إنشاء مؤسساتهم الخاصة و العمل على توفير الدعم المادي، إضافة إلى تخفيف الإجراءات و الشروط التعجيزية بغرض امتصاص العمالة الزائدة؛

- لا يمكن القول أن قطاع المحروقات قطاع يخلق فرصا للعمل، و إنما له دور فعال نوعا ما في ذلك، فالاعتماد الكلي للاقتصاد الجزائري على الإيرادات النفطية يعكس ضعف الأداء الاقتصادي، و بالتالي لابد من اللجوء إلى التنويع الاقتصادي خاصة في تلك القطاعات التي لا تتطلب كفاءات و مؤهلات عالية، مما يؤدي إلى خفض معدلات البطالة؛

- العمل على تفعيل نظام الأجور و الذي من شأنه تحفيز الأداء الوظيفي لدى العمال و بالتالي الرفع من إنتاجية الموظف، و ذلك باعتبار الأجور هي أساس استقرار العامل في عمله و الرضا عنه.

- ملاحق :

الملحق 01: نتائج اختبار (BG-LM)

VAR Residual Serial Correlation LM Tests
Date: 04/11/23 Time: 00:13
Sample: 1991 2021
Included observations: 30

Null hypothesis: No serial correlation at lag h

Lag	LRE* stat	df	Prob.	Rao F-stat	df	Prob.
1	11.21206	16	0.7962	0.681625	(16, 55.6)	0.7993
2	11.69642	16	0.7646	0.713910	(16, 55.6)	0.7681

الملحق02: نتائج اختبار(Jarque-Bera)

الملحق 03: نتائج اختبار (While test)

الملحق 04: نتائج تقدير نموذج VAR(1)

Vector Autoregression Estimates
Date: 04/12/23 Time: 15:47
Sample (adjusted): 1992 2021
Included observations: 30 after adjustments
Standard errors in ( ) & t-statistics in [ ]

	LEMPL	LDED	LPOIL	LW
LEMPL(-1)	0.460531	2.487434	1.144978	0.341667
	(0.20107)	(0.78233)	(1.87638)	(0.36657)
	[2.29040]	[3.17952]	[0.61021]	[0.93207]
LDED(-1)	0.001029	0.210105	-0.311792	0.056200
	(0.05362)	(0.20862)	(0.50036)	(0.09775)
	[0.01918]	[1.00712]	[-0.62313]	[0.57493]
LPOIL(-1)	0.044609	0.291597	0.887290	0.035879
	(0.02562)	(0.09967)	(0.23904)	(0.04670)
	[1.74148]	[2.92577]	[3.71187]	[0.76830]
LW(-1)	0.005933	0.093192	0.150137	0.885053
	(0.01639)	(0.06375)	(0.15291)	(0.02987)
	[0.36207]	[1.46176]	[0.98187]	[29.6280]
C	0.731871	3.012290	0.950259	-0.711574
	(0.33478)	(1.30256)	(3.12411)	(0.61032)
	[2.18615]	[2.31260]	[0.30417]	[-1.16590]
R-squared	0.854882	0.965034	0.854283	0.996963
Adj. R-squared	0.831664	0.959439	0.830969	0.996477
Sum sq. resids	0.004282	0.064826	0.372916	0.014232
S.E. equation	0.013088	0.050922	0.122134	0.023860
F-statistic	36.81853	172.4936	36.64150	2051.597
Log likelihood	90.24909	49.49044	23.24582	72.23336
Akaike AIC	-5.683272	-2.966029	-1.216388	-4.482224
Schwarz SC	-5.449740	-2.732496	-0.982855	-4.248691
Mean dependent	1.542817	9.638836	1.620779	3.254195
S.D. dependent	0.031899	0.252844	0.297066	0.401981

Determinant resid covariance (dof adj.)	1.13E-12
Determinant resid covariance	5.43E-13
Log likelihood	253.3575
Akaike information criterion	-15.55717
Schwarz criterion	-14.62303
Number of coefficients	20

الملحق 05: نتائج اختبار استقرارية شعاع الانحدار الذاتي

Roots of Characteristic Polynomial
Endogenous variables: LEMPL LDED LPOIL LW
Exogenous variables: C
Lag specification: 1 1
Date: 04/13/23 Time: 17:49

Root	Modulus
0.962439	0.962439
0.662004 - 0.157668i	0.680521
0.662004 + 0.157668i	0.680521
0.156532	0.156532

No root lies outside the unit circle.
VAR satisfies the stability condition.

الملحق 06: نتائج تحليل دوال الاستجابة الدفعية

Period	LEMPL	LDED	LPOIL	LW
1	0.013088	0.000000	0.000000	0.000000
	(0.00169)	(0.00000)	(0.00000)	(0.00000)
2	0.008045	0.003503	0.003773	0.000127
	(0.00243)	(0.00185)	(0.00222)	(0.00035)
3	0.005923	0.004189	0.005127	0.000316
	(0.00246)	(0.00207)	(0.00268)	(0.00050)
4	0.004511	0.004070	0.005284	0.000482
	(0.00269)	(0.00222)	(0.00282)	(0.00060)
5	0.003472	0.003679	0.004874	0.000607
	(0.00279)	(0.00228)	(0.00284)	(0.00065)
6	0.002718	0.003222	0.004253	0.000691
	(0.00278)	(0.00227)	(0.00278)	(0.00069)
7	0.002190	0.002792	0.003610	0.000740
	(0.00268)	(0.00220)	(0.00266)	(0.00069)
8	0.001832	0.002425	0.003039	0.000762
	(0.00251)	(0.00209)	(0.00251)	(0.00066)
9	0.001595	0.002131	0.002571	0.000765
	(0.00230)	(0.00196)	(0.00234)	(0.00063)
10	0.001441	0.001903	0.002208	0.000754
	(0.00208)	(0.00182)	(0.00216)	(0.00060)

Cholesky Ordering: LEMPL LDED LPOIL LW
Standard Errors: Analytic

الإحالات والمراجع :

Alain Beitone ،Emmanuel Buisson-Fenet و ،Christine Dollo .(2012) .*économie* .Paris: Dalloz édition.
Anne Perrot .(1992) .Les nouvelles thèries du marchè du travail .paris :édition la découverte.
Cotelette Patrick .(2008) .les politiques de l'emploi .france ،ecole normal supérieur ،lyon: ens.
La.Banque.Mondiale .(2005) .*prifils pays,algérie:le marché du travail* .
Lahcène Bouriche .(2013) .Les déterminants du chômage en Algérie : une analyse économétrique(1980-2009 .(tlemcen ،Faculté des sciences économiques, sciences de gestion et sciences commerciales ،algerie: Université AbouBekr Belkaid- Tlemcen.
ONS .(1995) .*l'emploi et le chomage,données statistiques* .algérie: algérie.
Phillippe Deubel .(2008) .Analyse économique et hisorique des sociétés contemporaines , .*Pearson éducation*.02 ، ,

الجريدة الرسمية. (2020).
العباس بلقاسم. (2006). تحليل البطالة. *مجلة جسر التنمية العدد 58* ، 02.
الهروشي خطاب، حسانين محمد حازم، و فطيمة نسمن. (2018). قياس و تحليل سياسة التشغيل بمالزيا و تجربتها في الحد من البطالة. *مجلة اقتصاديات المال و الأعمال* .
حسين الطلافحة. (2012). حل معضلة المتعلمين في الدول العربية. *سلسلة الخبراء، العدد 45* (صفحة 10). الكويت: المعهد العربي للتخطيط.
حنان بقاط. (2007). "نمذجة قياسية لظاهرة البطالة في الجزائر في ظل الاصلاحات الاقتصادية منذ 1994". بسكرة، الجزائر: جامعة محمد خيضر.
سهام عجاس. (2016). واقع سياسة التشغيل في الجزائر و محاربة البطالة-دراسة لبرامج و آليات سياسة التشغيل-. *مجلة التنمية و ادارة الموارد البشرية* ، 18.
صالح خصاونة. (2000). *مبادئ الاقتصاد الكمي*. الاردن.

عبد اللطيف حمريط. (2020). محددات الطلب على العمالة في الجزائر:دراسة قياسية. سيدي بلعباس، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، الجزائر: جامعة جيلالي ليابس – سيدي بلعباس –.
عبد الهادي مداح، و حميد ستي. (2020). جهود الجزائر في الحد من ظاهرة البطالة. *الآفاق للدراسات الاقتصادية* ، 08.
عدالة بن مهدي، و صالح زياني. (2022). التشغيل و اشكالة البطالة في الجزائر(2010-2020). *المجلة الجزائرية للعلوم الانسانية و الاجتماعية* .
عمار رواب، و صباح غربي. (2011). التكوين الذهني و التشغيل في الجزائر. *مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية، العدد05* ، جامعة حسيبة بن بوعلي ، الشلف.
فاتح غلاب، و الطاهر ميمون. (2011). سياست و برامج التشغيل الدولية المتبعة في معالجة ظاهرة البطالة. *الملتقى الدولي حول استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة و تحقيق التنمية المستدامة* (الصفحات 02-03). الجزائر: جامعة المسيلة.
فارس شلالي. (2004). دور سياسة التشغيل في معالجة مشكل البطالة في الجزائر. كلية العلوم الاقتصادية، الجزائر: جامعة الجزائر.
مجد الدين شكر. (16 01, 2017). *العربي الجديد*. تاريخ الاسترداد 09 04, 2023، من alaraby.co.uk التكنولوجيا و البطالة حرب ضد العضلات:https://www.alaraby.co.uk/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%83%D9%86%D9%88%D9%84%D9%88%D8%AC%D9%8A%D8%A7-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%B7%D8%A7%D9%84%D8%A9-%D8%AD%D8%B1%D8%A8%D9%8C-%D8%B6%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B6%D9%84%D8%A7%D8%AA
مدحت قريشي. (2007). *اقتصاديات العمل*. عمان، الأردن: دار وائل للنشر و التوزيع ، الطبعة الأولى.
مسعودة بوالعجول، و أحمد بودغدغ. (2021). دراسة قياسية لمحددات معدل التشغيل في الجزائر باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للابطاء الزمني الموزع ARDL خلال الفترة(1986-2019). *مجلة المنتدى للدراسات و الابحاث الاقتصادية* ، 02.
وزارة العمل و التشغيل و الضمان الاجتماعي. (2008). *استراتيجية ترقية التشغيل و محاربة البطالة*. الجزائر.

كيفية الاستشهاد بهذا المقال حسب أسلوب APA:

إحسان مصباحي و لحسن بوريش (2023)، **محددات التشغيل في الجزائر : أثر المتغيرات المؤسساتية و الاقتصادية الكلية** ، مجلة التنمية الاقتصادية، المجلد 08(العدد 02)، الجزائر: جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، الجزائر ص.ص 161-176.

SCAN ME